التبيين في فوائت القدماء والعصريين

السيد صبحي البصام
شفيلد/انجلترا

ملخص★

فات بعض علماء العربية من قدماء ومحدثين، التمييز بين بعض المصطلحات التي يكثر تداولها في اللغة العربية، كقولهم: الوجه الحسن، والوجه الأحسن. وقولهم: في حاجة إلى، وبحاجة إلى.

وسيجد القارىء أن التنبيه على كل فائتة من هذه الفوائت، يستند إلى دليل يوضحه، أو نص مختار يؤيده، إضافة الى ما حفلت به هذه الدراسة من فوائد لغوية وشروحات نحوية وبلاغية متعددة، يفيد منها الدارسون والقائمون على مجامع اللغة.

ولئن كانت شواهد هذه الدراسة قد جمعت من بلدان شتى، وفي أسفار كثيرة، فمرد ذلك الحرص على لغتنا العربية، وخدمة الناطقين بها.

★ اعد هذا الملخص سكرتارية التحرير.

Abstract

Some ancient as well as modern Arab Scholars have missed to differentiate between Certain phrases that are often used in Arabic, e.g. **al wajh al hassan and al wajh al ahsan, or fi hajah ila and bihajah ila.**

Explanatory examples and texts selected from various countries, in addition to comments and explanations of grammer and style should be interesting and useful to concerned scholars and institutions.

هذه تنبيهات لي على فوائت مختصّين بالعربية من قدماء وعصريين. وطريقتي فيها أن أسند كل تنبيه بتبيين، وبنصوص أتخيّرها. ولست ممّن ينبّهون على الفائتة دون دليل، فذلك منهم تحكّم مشنوء، وقد يكون وراءه قلّةٌ فِطَن، أو ضيقُ عَطَن. وما أبرّىء نفسي من فوائت، فمن وجد شيئاً منها فيما أنشر، فعسى أن ينبه عليه، ليشاركني فيما قصدتُ اليه من إفادة القارىء، وخدمة اللغة العربية.

الوجه الحَسَن والوجه الأحسن

في العربية وجهان للتعبير عن معنى، أحدهما حسن والآخر أحسن. وربّما غاب عن أقلام العلماء التمييز بينهما.

أ – **الوجه الأحسن**: وذلك أنك تقول: أزيدٌ قام أم عمرو؟ أو: أعمرو قام أم زيد؟ فتقدّم أحد الاسمين لأنه مما يُسأل عنه، وتؤخرّ الآخر ليكون عديلاً له. ولا تقدّم «قام» لعلمك بحصول القيام، ولرغبتك في أن تعرف فاعله. قال تعالى: «وإنْ أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون» (الأنبياء/١٠٩)، ولم يقل: وإنْ أدري أما توعدون قريبٌ أم بعيد، وفي الحديث: «أربُّ إبلٍ أنت أم غنم؟» (تهذيب اللغة ٣٨/٥ بحر) ولم يقل: أأنت ربُّ إبل أم غَنم؟.

وقال عثمان بن عفّان رضي الله عنه لعمرو بن العاصي في حشو جُبَّته: «وإنما سألتك أقطنٌ هو أم غيره؟» (تأريخ الطبري ٢٥٦/٤). وقال عمرو بن العاصي: «أسمعوني أصواتهما حتى أعلم أحيّان هما أم قتيلان» (وقعة صفّين ص ٤٤١). وقال بعضهم زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أحُمْرٌ هي أم صُفْرٌ؟» (معجم ما استعجم ١/ ٣٢٥). وقال بشر بن أبي خازم (المفضليات لايل ص ٦٥٨):

أحقٌّ ما رأيتُ أم احتلامُ أم الأهوال اذ صحبي نيامُ؟

وقال أرطاةُ بن سُهَيّة (معجم ما استعجم ٩٣٨/٢):

لقد رأيتكَ عُرياناً ومؤتزراً فلستُ أدري أأُنثى أنتَ أم ذكرُ؟

وقال نصر بن سَيّار (مروج الذهب ٢٥٥/٣):

أقول من التعجّب ليت شعري أأيقاظٌ أُميّةُ أم نيام؟

وقد استكثرتُ من الشواهد لأرسّخ هذا الوجه في ذهن القارىء فيعتاده، ويسهل عليه

إدراك الفرق بينه وبين الوجه الحسن من جهة البلاغة.

ب – **الوجه الحَسَن**: وذلك أنك يجوز أن تقول: أقام زيدٌ أم عمرو؟ أو: أقام عمرو أم زيد؟ فتقدّم «قام» مع علمك بحصول القيام وتؤخر المسؤول عنه. وستجيء أمثلة لذلك مما كتبه الجاحظ والتوحيدي وغيرهما (الفقرة أ – د).

ج – **مفاضلة سيبويه بينهما**: وهذان الوجهان ذكرهما سيبويه في كتابه، قال في: أزيدٌ عندك أم عمرو، وفي أزيداً لقيت أم بشراً: «واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللقي وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو». ثم قال: «ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً كان جائزاً حسناً. ولو قلت: أعندك زيد أم عمرو، كان كذلك. وإنما تقديم الاسم ههنا أحسن» (١/٤٨٢ بولاق). وقال في موضع آخر من كتابه (١/٢٢): «وتقول: أسفيهاً كان زيد أم حليماً؟ وأرجلاً كان زيد أم صبّياً؟ تجعلها لزيد لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده». قلتُ: ويدخل في ضمن الذي قاله سيبويه الفعل والجار والمجرور والظرف، فيقال في الوجه الأحسن: أيضحك زيد أم يبكي؟ و: أفي المسجد زيد أم في الدار؟ و: أصباحاً جئت أم مساءً؟ ويقال في الوجه الحسن: أزيد يضحك أم يبكي؟ و: أزيد في المسجد أم في الدار؟، وأجئت صباحاً أم مساءً؟

د – **ممن أخذ بالوجه الحسن**: وربما عدلت أقلام جماعة من المولّدين البارعين في الأدب واللغة عن الأحسن إلى الحسن. كقول الجاحظ: «فلا يخفى عليه أهي أفعى أم حيّة» (الحيوان ٤/ ١٩٠)، والوجه الأحسن: فلا يخفى عليه أأفعى هي أم حَيّة، وكقوله: «ولا أدري أهي من كلام العرب أم من كلام المولّدين» (رسائل الجاحظ ١/٣٢٥)، والوجه الأحسن: ولا أدري أمن كلام العرب هي أم من كلام المولدين، وكقول التوحيدي على لسان الوزير العارض: «أهو للإنسان أم لنفسه» (الامتاع والمؤانسة ٣/١٠٧)، والوجه الأحسن: أللإنسان هو أم لنفسه. وكقول الأزهري «ولا أدري أهو من كلام الفهّادين أو مما تكلمت به العرب» (تهذيب اللغة ١/٥٦)، والوجه الأحسن: ولا أدري أمن كلام الفهّادين هو أم ممّا تكلّمت به العرب. وأدع للقارىء استخراج الوجه الأحسن من الوجه الحسن من قول البطليوسي: «فلا أعلم أهي غلط من ابن قتيبة أم من الناقلين عنه» (الاقتضاب ٢/١٠٦). ومن قوله: «لا يدري أهو حيّ أم ميت» (الاقتضاب ٣/٣٧٨). ومن قوله: «فلا أعلم أهو لغة ام ضرورة من الشاعر» (الاقتضاب ٢/ ٢٢١). ومن قول الأعلم الشنتمري: «اختلف العلماء في كلمة أولى أهي اسم أو فعل» (ديوان زهير ص ٣٠٧ حاشية محققه الأستاذ أحمد زكي العدوي).

والبلاغيّون لا يرون الوجه الحسن بليغاً، لأن الهمزة عندهم للتصور وهو إدراك المفرد،

ولهم تحرّيهم في موضع اللفظ من العبارة، ودقتهم في ضبط المعنى، وبصرهم في جودة البلاغ. فإن ضُمّد الجرح من جهة النحو فقد سال من جهة البلاغة.

قولٌ في الباريّة والحصير

عدم التفريق بين الباريّه والحصير: فات جماعة من اللغويين القدماء أن يفرّقوا بين الباريّة والحصير فجعلوهما بمعنى واحد. كقول الفيروز آبادي في القاموس في الباريّة: «الحصير المنسوج». وكتفسيره الحصير في موضع آخر من القاموس بالباريّة. وكقول البكريّ في قول العجّاج: «كالخصّ إذ جلّله الباريّ»: «والباريّ الحصير» (سمط اللآلي ٢/ ٧٣٧). وكقول البطليوسي في قول العجّاج المذكور: «والباريّ الحصير» (الاقتضاب ٣/٣٨٣). والتفسير الكامل هو «الحصير المنسوج من القصب». وممن قال به الجوهري في الصحاح. والباريّة وإن كانت ضرباً من أضرب الحصر قد عزلها عنها عارفوها من القدماء بعض العزل ولا سيما العراقيين، لأنّ باريّة هو اسمها العراقي الأكدي القديم مع تغيير يسير، ولأنها تختلف عن الحصير من بعض الوجوه. ووجدتُ جماعة من الأستاذين المحققين يفسّرون الباريّة بالحصير في الكتب التي يحققونها اعتماداً منهم على من فسرها تفسيراً ناقصاً، فدعاني ذلك الى التفريق بينهما ههنا [1]. وأشير إلى أنّ الباريّة لها أسماء، هي كما في القاموس الباريّ والبوريّ والبوريّة والبورياء والباریاء. على أنّ القالي في أمالية (٢/ ١٢٧) خطّأ الباريّة – بالهاء – وذكر أنّ الصواب الباريّ والبوريّ وقد اخترت الباريّة لبحثي لأنها الاسم الأكثر في الاستعمال عند المولّدين.

ممّن فرّق بينهما: وقد فرّق جماعة من القدماء بينهما في أثناء ماكتبوه بايرادهم لفظي «الحصر» و«البواري» معاً في نصّ واحد، ففي البخلاء (ص٩١): «فبطّنوا البواري وبطّنوا الحصر». وفي تحفة الأمراء (ص ٢٦): «وثمن الزيت للمصابيح والحصر والبواري». وفي الفرج بعد الشدّة (٢؟/ ٤٦): «فأمر بكشف البواري حتى صرتُ في الشمس ونُحّي الحصير من تحتي». وفي الأغاني (١٩/ ٢٩٧): «إن شئت فرشتها لك بالبواري وإن شئت فرشتها لك بالبرديّ من الحصر». وقوله بالبردي من الحصر على القلب أي بالحصر من البرديّ. وكما فرّقوا بين البارية

(١) كقول الاستاذ عبدالسلام هارون في الحيوان (٣/٨) في البواري «الحصر المنسوجة». وكقول الاستاذ محمد أبي الفضل ابراهيم في المحاسن والمساوي (٢/٣٢٧) في البارية «الحصير المنسوج» مع أنّ القصد من نصّ المؤلف التداوي بخشونة قصبها، فذكر القصب في التفسير واجب لإيضاح النصّ. وانظر رسائل اخوان الصفا (١/ ٢٨١) تصوير لبنان.

والحصير فرّقوا بين صانعيهما. فقالوا في صانعي البواري بواريّون وفي صانعي الحصر حصريّون. ففي رسائل اخوان الصفا (١/ ٢٨١): «كصناعة النجّارين والخوّاصين والبواريين [١] والحصريين». وممّن نُسب إلى صناعة الباريّة الحسن بن الربيع البَوَاريّ شيخ البخاري ومسلم، وإلى صناعة الحصر ابراهيم بن علي الحصري القيرواني مؤلف جمع الجواهر في الملح والنوادر.

ومما يدل على نسج البارية من القصب ما أفتى به ابن الجوزي متملّحاً فيمن حلف على زوجته: لا أُدخل بيتك باريّة ولا وطئتك الاّ على باريّة فوطئها في البيت ولم يحنث. قال: ان وجهه ان يحمل الى بيته قصبا وينسج له الصانع بارية في البيت ويطأها فيه (أخبار الأذكياء ص ٨٦). وأيضاً ما ذكره أصحاب القصب والبواري للجاحظ غير مرة من أنهم لا تعتريهم البواسير لطول قعودهم على القصب والبواري (رسائل الجاحظ ص ٢٦٤). وأيضاً ما ذكره داود الأنطاكي من أنها تنسج من القصب الهش المعروف بالبوص (التذكرة ١/ ٢٣٨). وفيما تقدم، وأيضاً فيما سيأتي مما ذكره الأستاذ طه باقر، ما يعضّد قول الجوهري وغيره من أنها تصنع من القصب، وينفي أي شك في ذلك.

وجوه استعمال الباريّة: وللباريّة وجوه من الاستعمال هي ليست للحصير. فمن ذلك أنها تُسدل في القيظ على صحن الدار أو المسجد أو الرواق لاتقاء حرّ الشمس (تأريخ الطبري ٩/ ٨٠). وتسقّف بها البيوت وغيرها. وإن تُرك هذا التسقيف في أكثر المدن من وطني العراق فما زال مستعملاً في قراه وأريافه. ويجلّل بها الخصّ لشدّه وحماية من فيه من بعض أحوال الجوّ، وقد مرّ بنا قول العجاج: كالخُصّ اذ جلّله الباريُّ. وقد يُتّخذ منها في مضارب العشائر بيوت للضيافة وغيرها. واتخذ منها العيّارون ببغداد تراساً حين تصدّوا لجيش طاهر بن الحسين. قال الخريمي في ذلك (تاريخ الطبري ٩/ ٤٥١):

من البواري تراسها ومن الخو ص اذا استلأمت مغافرها

وتتقي من يُديم القعود عليها البواسيرَ، وقد مرّ بنا ذلك. ولخشونتها وتكسّر قصبها استعملت في معالجة من يُضرب بالسوط ضرباً يفضي إلى اصابة ظهره بالحمرة، وذلك بأن يُداس وظهره عليها ثم يُجرّ عليها (المحاسن والمساوي ٢/ ٣٢٧). على أنها إن كان فيها نفع لخشونتها وتكسّر قصبها ففيها من جرّاء ذلك أيضاً ضرر. فقد عُذّب أحمد بن حنبل بأن أُكِبّ على وجهه على باريّة ودِيس (تاريخ الموصل ٢/٤٢١). وربما سجد مصلٍّ عليها فأصابت شظيّة من شظاياها عينه ففقأتها (المحاسن والمساوي ١/ ٥٣٤).

(١) المطبوع (البوّارين) والصواب ما أثبته وهو البَوَاريّين لأن النسب الى البواريّ إنما يكون بحذف الياء المشدّدة واثبات ياء النسب المشدّدة مكانها، والنسب الى الجمع معروف في الحِرَف.

ثم إنّ منفعتها في التسقيف قد تكون مقرونة بالضرر إذا أصبحت موطناً للجرذان أو الحيّات. وأستطردُ قائلاً: إذا كان الحصير يسهل لفّه على شكل الاسطوانة وحمله بتأبّطه، فالبارية يصعب لفها لثخنها وصلابتها، فاذا لُفّت كانت كالاسطوانة الغليظة جداً، وعندئذ تحمل على الظهر في كلفة ومشقة بعد ربطها بحبل.

أصل البارِيّة أكدي عراقي: وأفاد جماعة من القدماء أن أصل البارِيّة فارسي، كالأصمعي (الصحاح – البارِيّة)، وأبي علي القالي (الأمالي ٢/ ١٢٧)، والمطّرزي (المصباح المنير/ حصر)، والخفاجي (شفاء الغليل ص٦٢). وأيضاً أفاد ذلك جماعة من العصريين كأدي شير (الألفاظ الفارسية العربية ص٣٠)، والدكتور داود الجلبي الموصلي (الآثار الآرامية في لغة الموصل العامية ص١٥). والحقيقة أن ذلك أصلها الفرعي. أما أصلها الراسخ فالأكديّة. وهي لغة سامية عراقية، نبّه على هذا الأصل أُستاذي طه باقر رحمه الله في مقالة له في مجلة كلية الآداب من جامعة بغداد (ص ٥٤٠ كانون الآخر ١٩٧٩). وقال إنّ اسمها في الأكديّة. «بُوْرُو BURU»، وإن نسج البواري كان منتشراً جنوبيّ العراق حيث يكثر القصب الذي تُنسج منه[1]. قلتُ: فهي أكديّة عراقيّة، دخلت في لغة الفرس، ثم انتقلت من لغة الفرس إلى لغة عرب العراق، فقيل لها باريّ وبوريّ وبوريّة وبورياء وباریاء، ثم أُضيف إلى «باريّ» الهاء فقيل «بارِيّة». وأيضاً مما يشهد لعراقيتها قول الشماخ (الديوان ص١٤٢):

فروّحها الرجّافُ خوصاءَ تحتذي على اليمّ باريّ العراق المضفّرا

تنبيهان: وأُنبّه ههنا على أمرين:

أ – أحدهما: يُقال للبارِيّة باريّة. ولا يُقال «حصير من قصب» الاّ عند تفسير معناها، وإلاّ عند تمييزها من سائر الحصر. وذلك لشيوع اسمها الأكدي القديم شيوعاً جعله كاسم العلم الأجنبي يُذكر بلفظه دون معناه، ولا تصافها بصفات تعزلها بعض العزل عن سائر الحصر. واسمها هذا تشهد له النصوص التي ذكرتها وغيرها. الاّ أني وجدتُ نصّاً في نزهة الألبّاء (ص ٢٢) يُعزى الى المبرد، وهو قوله في بعضهم: «وهو جالس على حصير من قصب» ولم يقل باريّة ولا ما بمعناها من لفظها. وهو تعبير فرد يبحث عما يشاكله.

ب – والأمر الآخر: اذا استعمل الخيط في نسج بعض الحصر فهو لا يستعمل في البارية

(١) عنوان مقالته «ما يسمى بالدخيل الأعجمي في المعجمات العربية». ولم يشر الى مراجعه الأجنبية المختصة بالأكدية ونحوها من لغات، وقيل إنه طبع مقالته من بعدُ موسّعة في كتاب. وكان رحمه الله درّسني التاريخ القديم سنة ١٩٤٢ بدار المعلمين العالية (الآن كلية التربية – جامعة بغداد) فوجدته غزير العلم، رفيع الخلق، جمّ التواضع.

البتة. فإذا قرأ أحد قول دجاجة المخنث: «يا خيط البواري، يا رحى في صحاري» (الإمتاع والمؤانسة / ج٢) فلا يظنّنّ أن الخيط يستعمل في نسج البارية، فدجاجة يهزل، وأظنه أراد: «يا من لا نفع فيه»، لأنّ الخيط اذا استعمل في الباريّة لم ينفع كما أنّ الرحى اذا جُعلت في الصحراء لم تنفع.

الحصير: أما الحصير فاسم عام لأضرب الحصر. وبعد أن أعزل الباريّة عنه أقول: المنسوج من خوص سعف النخيل يُقال له «حصير»، والمنسوج من قضبان رقيقة من الأسل يقال له «حصير الأسل» (اللسان)، والعراقيون لا يسمونه الا حصير الخيزران. والمنسوج من البردي يقال له «حصير البردي»، والمنسوج من قضبان دقيقة جداً يقال له «حصير الحائط». ويصنع حصير الحائط وحصير الأسل بشدّ قضبانها شداً محكماً بالخيط. وكلّ حصير من هذه الأضرب اذا كان وحده قيل له «حصير»، فاذا كان معه ضرب آخر أُضيف إلى مادته للتمييز. وحصير الحائط للزينة وتعليق الملابس وقد يُصلّى عليه. وسائر الحصر يقعد عليها ويُنام وتفرش تحت الأفرشه أو البسُط. وورد ذكر «الحصير» مراداً به المنسوج من سعف النخيل، وكثر استعماله في العراق لوفرة النخيل فيه، قال الشاعر:

عقب الرذاذُ خلافَهُ فكأنما بَسَط الشواطبُ بينهنّ حصيرا

وفسّر أبو فرج الاصبهاني في الأغاني الشواطب من البيت بـ «النساء اللواتي يشطبنَ لحاء السعف يعملن منه الحصر». وكثيراً ما يُنسج الحصير من سعف الفحل فيقال له «فَحْل» وهو أبيض، ذو قوّة ولدونة وديمومة لذلك يكون سعره أضعاف سعر الأخضر المتخذ من سعف الأنثى. وقد ينمّق الحصير ويُجمّل، وذلك معروف منذ زمن الجاهلية. قال النابغة (شرح ديوان كعب بن زهير. ش. ثعلب ص٩٢):

كأنّ مجرّ الرامسات ذيولها عليها حصير نمّقته الصوانعُ[1]

وأرى أنّ الأصلَ في «حصير» من حَصْر الخوص أو الأسل أو غيرهما في موضع واحد، بأن يُنسج فيصبح محصوراً بعد أن كان متفرّقاً، فهو فعيل بمعنى مفعول.

المكانفة والتكانف بالنون لا التاء

استعمل العربُ قديماً «المكانفة» و«التكانف» بالنون منهما، والأصل في فعليهما «كَنَفَ»،

(١) في ديوان النابغة (ص٤٣ – ابن السكيت) قضيم بدل حصير والمعنى واحد، وقد استندت في قسم مما كتبته في البارية والحصير الى ما أعرف من حالها في وطني العراق.

وذلك مما تشهد له معاجم اللغة، الاّ أنّ أدباء الأعصر الحديثة يصيّرون نونها تاءً، فيقولون «المكاتفة» و «التكاتف» بالتاء منها، ولذلك تبيين:

المكانفة بالنون وتصحيفها: فأما المكانفة ففعلها كانَفَ بمعنى عاوَنَ وناصَرَ ووازَرَ، كقول أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه في رسالة له: «ثم ساعِدْهُ ووازِرْهُ وكانِفْهُ» (جمهرة رسائل العرب ١/ ١٢٨). وكقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالة له: «فإني غير تارك البعثة اليك بمن يكانفك» (تأريخ الطبري ٣/ ٦٠١). وكقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في رسالة له: «فوازروه وكانفوه وأعينوه على الحق» (تأريخ الطبري ٤/ ٥٤٩). وكقول عبد الرحمن بن حسان (الأخبار الموفقيات):

فنحن أولو مؤازرة ونصرٍ نكانفه ونمنعُ من يُوالي

وممّن استعمل المصدر وهو «المكانفة» يزيد بن الوليد، قال في خطبة له: «فإنْ أنا وفيت لكم فعليكم السمع والطاعة وحسن الموازرة والمكانفة» (عيون الأخبار ٢/ ٢٨٤). والجاحظُ في رسالته (مناقب الترك) قال: «ونِعْمَ العونُ أنت إن شاء الله على ملازمة الطاعة والمُؤازرة على الخير والمكانفة لأهل الحق» (رسائل الجاحظ ١/ ٨). ولكن بعد ستّ صفحات من الرسالة نفسها استعملت «المكانفة» وقد صُحّفت نونها تاءً، وذلك في قول الجاحظ: «وعلى حسب ذلك تكون المؤازرة والمكاتفة والطاعة والمناصحة» (رسائل الجاحظ ١/ ١٤). وسكت عن هذا التصحيف محقق الرسالة الأستاذ عبد السلام هارون مع قرب عهده بالمكانفة بالنون (في ص ٨). وأيضاً صُحّفت نونها تاءً في رسالة (نفي التشبيه) للجاحظ، وذلك في قوله: «وعلى أهل اللَّسَن من الخطباء معاونتكم ومكاتفتكم» (رسائل الجاحظ ١/ ٢٩٤)، وأيضاً سكت عن ذلك الأستاذ عبد السلام، وصُحّفت نونها تاء في كتاب الحيوان في قول الجاحظ، «لا تحتاج الى المشاورة والمعاونة، وإلى مكاتفة ومرادفة» (٢/ ١١٧)، ولم يلتفت إلى ذلك الأستاذ عبد السلام هارون محقق الكتاب. ووقع التصحيف نفسه في الإمامة والسياسة (٢/ ١٠٤) وذلك في قول أبي العباس السفاح في رسالة له: «فإن أحببتَ أن يكون أخي حاضراً فأحسنْ مؤازرته ومكاتفته». ولم أَرَ تصحيفاً للمكانفة فيما قرأتُ من كتب السَّلَف الاّ في هذه المواطن. وأظن أنّ هذا التصحيف كان موجوداً في الطبعات القديمة لهذه الكتب. ولا شك أنّ عَشَرات ألوف قرأوا التصحيف فتسرّب إلى أفكارهم، وتشرّب في دمائهم، فأصبح صواباً غير مُنكَر. وقد يُعَدّ خطأً مُنكَراً أن يأتي ناقد مثلي فينبّه عليه الآن.

التكانف بالنون والحيفُ عليه: وأمّا التكانُفُ بالنون ففعله تكانَفَ أي تعاوَنَ وتناصَرَ

وتَوَازَرَ، كقول المبرّد في الخوارج: «ثم إنهم تراجعوا وتكانفوا وعادوا إلى ناحية أرّجان»، وقال الأخفش مفسراً قول المبرّد المذكور: «تكانفوا أعان بعضهم بعضاً واجتمعوا وصار بعضهم في كَنَف بعض» (الكامل ٢/ ١٩٩ ط. التقدّم) وفي رسالة للطائع لله كما في رسوم دار الخلافة (ص١١٦) «بل عن فضائل تكانفت وآثار تناصرت». وممن استعمل المصدر، وهو «التكانف» الهمداني، قال: «وكانفتُهُ مكانَفَةً... كلّ هذا من التناصر والتكانف والتعاون والترافد» (الألفاظ الكتابية ص ١٤٤). ولي للتكانف بالنون عدا شاهد الهمداني شاهد آخر هو ليس بين يدي. فإن كان التكانف بالنون سلم من التصحيف فقد حاف عليه أدباء الأعصر الحديثة بأن جعلوا نونه تاءً فقالوا «التكاتف» ومنهم الشاعر معروف الرصافي قال (الديوان ص ١٨٣ ش. الغلاييني):

وأودّ لو تمشون مشية واحد متكاتفين تكاتُفَ الأبطالِ

فقال «متكاتفين» و«تكاتُف» بالتاء منهما، والصواب بالنون، وسكت عن ذلك شارح ديوانه الشيخ مصطفى الغلاييني. ولا أرى سبباً جلياً لفشوّ استعمال التكاتف بالتاء بدلاً من التكانف بالنون، لأني لم أره مصحّفاً في نصّ قديم. على أني أذكر لذلك ثلاثة أسباب تظنّياً:

منها: أنه صُحّف قديماً ولم أمرّ بنصّ فيه تصحيفه، أو مررتُ به وفاتني الالتفات اليه.

ومنها: أنّ تصحيف «المكانفة» بالنون إلى «مكاتفة» بالتاء جعل الكتاب يُلحقون بها «التكانف» قياساً منهم على خطأ يظنّونه صواباً.

ومنها: يجوز أنهم لمّا ترجموا العبارة الانكليزية (SHOULDER TO SHOULDER) بـ «كتفاً الى كتف» استعملوا من بعدُ «التكاتف» بالتاء اصطلاحاً لهذا المعنى، ثم أُحل محلّ «التكانف» سهواً أو عمداً، فأصبح التكانف بالنون مُماتاً أو كالمُمَات.

كَتَفَه وكتّفه: وأمّا كَتَّفَه وكَتَفَه وكَتَفَ يديه بالتاء منهنّ جميعاً فلا معاونة فيهنّ ولا مناصرة ولا ما هو بسبيلها. وإنما هو ربط بالحبل ونحوه للشرّ. ومنه ما جاء في الأغاني (٢١/ ١٣١) في القبض على تأبّط شراً وقتله: «فلمّا توسّط الماء وثبوا عليه فأخذوه وأخرجوه من العين مكتوفاً». وما جاء في المستطرف للأبشيهي، وهو قول بعضهم:

ألقاه في البحر مكتوفاً وقال له إيّاك إيّاك أن تبتلّ بالماءِ

وكقول ابن المعتز من مزدوجة له (ديوانه ص ١٠٤): «تظل أسراه مكتّفاتِ».

وكقول البوصيري من قصيدة له (المجموعة النبهانيّة في المدائح النبوية ص ١٧٩):

«.... للموت مكتوفَ اليدين ذليلاً». فمن أخذ بالمكانفة والتكانف بالنون منهما اهتداءً بالسلف فقد أخذ بالفصيح. ومن آثر أن يصحّف النون منهما تاءً اقتداء بغلط مشاع، فقد لزمه أن يعرف معنييهما بالنون ليفهم المعنى المراد بوضوح حين يراهما في كتاب من كتب السلف. والمختصون بالعربية أولى من غيرهم بالأخذ بالفصيح.

قولهم «في حاجة إلى» و«بحاجة إلى»

فشا في أيامنا هذه قولهم «في حاجة إلى» و«بحاجة إلى». وأخذت تجري بهما أقلام الأدباء والباحثين في اللغة جرياً. ولم يعرفهما الفصحاء من العرب القدماء. وقد رأيت أحد هذين التعبيرين وهو «في حاجة إلى» استعمل مرّة في عصر أراه من الأعصر التي يقال لها «الفترة المظلمة». وأنا باسطٌ القولَ ههنا في استعمال «حاجة» في المعنى المذكور قديماً وحديثاً.

استعمل القدماء «حاجة» في معنى التعبيرين المذكورين على وجهين:

أ – أحدهما «لي حاجة إلى». كقول عامر بن الطُفيل: «يا محمد إنّ لي إليك حاجة» (جامع البيان ١٣/ ٥٨). وقولِ أروى بنت عبد المطلب: «مالي إليك حاجة» (العقد الفريد ١/ ١٢١). وقولِ حسان بن ثابت: «مالي إلى سلبه حاجة» (معاهد التنصيص ١/ ٢٢٤). وكالذي أنشده البطليوسي لبعضهم (الاقتضاب ٢/ ٢٥١):

إنّ لي حاجةً اليك فقالتْ بين أُذني وعاتقي ما تريدُ

وقد يحلّ «في» أو «الباء» محلّ «الى»، كقول أبي أيّوب الأنصاري: «لا حاجة لنا في سفك دمائكم» (الإمامة والسياسة ١/ ١٠٩). وقولِ معاوية: «لا حاجة لنا بالصيلم» (الأوائل ١/ ٧٤).

ب – والآخر: «بي حاجة الى». كقول محمد بن أبي بكر في رسالة له: «لا حاجة بهم إلى خلقهم» (جمهرة رسائل العرب ١/ ٥٤٣). وقول حَبَابة: «فإنّ بنا حاجة اليك» (رسائل الجاحظ ١٥٩). وقول أبي نُخيلة (خزانة الأدب ١/ ١٥٦):

وإنّ بقومٍ سوّدوك لحاجةً الى سيّد لو يظفرون بسيّدِ

وقد يستعمل «في» بدل الباء، كقول المبرّد: «فيهم حاجة إلى الفصل بين معرفته ونكرته» (الكامل ٢/ ٢٨٩).

استطراد: ولاستعمال «حاجة» وجهان آخران هما ليسا مما يخصّ بحثي هذا، وأنا ذاكرهما ههنا على حدة استيفاءً للموضوع:

أ – أحدهما: استعمال حاجة دون ذكر المحتاج اليه، وموضع الحاجة الصدر أو النفس. كقوله تعالى: «ولكم فيها منافع ولتبلغوا عليها حاجة في صدوركم» (غافر/ ٨٠)، وقوله: «الاّ حاجة في نفس يعقوب قضاها» (يوسف/ ٦٨). وقول الشمّاخ (الديوان ص ٢١٥):

ولم يُسل أمراً مثلُ أمر صريمة اذا حاجة في النفس طال اعتراضها

ب – والآخر: استعمالها في نحوِ: «هو في حاجة» فلان، أي هو مشغول بقضاء حاجة فلان. كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهمّ إن عثمان في حاجة الله وحاجة رسوله» (تأريخ دمشق. الجزء الخاص بعثمان ص ٢٥٦). وفيه حذف، والتقدير: إنّ عثمان مشغول في قضاء حاجة الله وحاجة رسوله. ويجوز أن يُقدّر ماشٍ أو ساعٍ أو منطلقٌ بدل مشغول. وكان تحته بنت النبي، وكانت في مرضِ الموت، وهو مشغول في تمريضها، فأعفاه النبي من المشاركة في غزوة بدر، وقال ذلك القول. وكقوله أيضاً: «من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته»، رواه الشيخان وغيرهما (التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ٥/ ٢٠).

وقد رأيت التعبير «في حاجة الى» في رسالة «زهر الربيع في المثل البديع»، وذلك في قول بعضهم:

إنّ حمّامنا التي نحن فيها هي في حاجة الى حمّامِ

وهو أقدم نصّ عثرت عليه لهذا التعبير. ولم يذكر اسم قائل البيت. وأيضاً لم يُذكر اسم كاتب الرسالة. ويجوز أن يكون ذُكر في موضع ما فغُمّ عني. والرسالة هي الثامنة من رسائل ضمّها كتاب «التحفة البهيّة والطُرفة الشهيّة» طبعة الجوائب سنة ١٣٠٢ هـ. وهو ليس بين يدي، وآخر عهدي به قبل نحو ٢٥ سنة في خزانة كتب البلدية في اصطمبول. وأسلوب الرسالة يُنبيء عن أنّ كاتبها عاش في الفترة المظلمة. ويجوز أن يكون هذا التعبير والتعبير الآخر – ولم أقف على نصّ قديم له – مما كان مستعملاً من قبل العامة زمن الدولة العباسية في مخاطباتهم، ثم جرت بها أقلام جماعة من الأدباء بعد انتهاء تلك الدولة.

وأقدم من وجدته يستعمل «في حاجة الى» من كتّاب الأعصر الحديثة اللغوي ابراهيم اليازجي. قال في بحث له في آخر «العَرْف الطيّب.. ص ٦٧٤» الذي ألفه أبوه اللغوي العلامة

ناصيف اليازجي والمطبوع سنة ١٣٠٥ هـ: «ولكنه لا يزال في حاجة الى بيان وجه الشبه». وأظنّ أنّ استعمال «في حاجة الى» كان شائعاً في زمانه فغلب على قلمه دون أن يدري. ولو كان انتبه اليه لتلافاه. فقد كان يتشدّد في حياطة اللغة في عزم لا وَنْيَة فيه، وصبر لا يتخوّنه كلال. وهو أول من أنار طريقنا الى النقد اللغوي بعد أن احلولك ظلامه، ثم استعمله الدكتور طه حسين في كتابه «في الأدب الجاهلي» كقوله (ص ١٦٢): «ولكن آل مروان كانوا في حاجة الى اصطناع هؤلاء الشعراء». والأستاذ مصطفى صادق الرافعي. قال في «رسائل الرافعي ص ٢٧٢»: «والحقيقة أنّ الشباب الاسلامي الجديد في حاجة شديدة الى الكتابة من هذا النوع». والاستاذ عباس محمود العقاد. قال في «عبقرية المسيح ص ١٧»: «تعلّم الناس ما هم في حاجة الى أن يتعلّموه». والشاعر جميل صدقي الزهاوي، قال:

نحن في حاجة الى الأعمالِ لا الى حاجة من الأقوالِ

وممن استعمل «بحاجة الى» الأستاذ عبد السلام هارون، كقوله في مقدّمته لتهذيب اللغة (١/ ١٧): «... أنّ الصحابة لم يكونوا بحاجة الى تعلم اللغة».

ومما أعان على فشوّ هذين التعبيرين أنّ عبارة انكليزية هي: (IN NEED OF) تترجم بحسب ترتيب ألفاظها بـ «في حاجة الى» أو «بحاجة الى».

ولا أرى في هذين التعبيرين المولّدين خطأ، بل أرى لهما وجهاً بلاغّياً وهو القلب فالذي قال في الحمّام: «هي في حاجة الى حمّام»، أراد: فيها حاجة الى حمام، ولكنه قلب المعنى. فبدلاً من جَعْل الحاجة فيها جَعَلها هي في الحاجة. ونحو ذلك يقال في: بحاجة الى. أما فائتة الأدباء في الأعصر الحديثة في استعمالهم هذين التعبيرين، وهم لا يحصَون كثرةً، فهي أنّ أغلبهم لا يستعملون أصليهما اللذين استعملهما السلف، وذلك لجهلهم إيّاهما. إنّ انقطاع عهدهم بأصليها يوشك أن يجعلهما من كلام العرب الممات. وذلك مما يُبعد الشقّة بيننا وبين المخطوط والمطبوع من تراثنا العربي والاسلامي.

حرف الجرّ بعد «كفى»

منع أُستاذي وصديقي اللغوي الدكتور مصطفى جواد رحمه الله من استعمال اللام بعد «كفى»، وقال باستعمال «في» مكانها. قال في كتابه قل ولا تقل (٢/ ١٦٠): «قُل: هذا يكفي في البيان، وهو كاف في البيان، ولا تقل: هذا يكفي للبيان ولا هو كافٍ للبيان. لأنّ التقدير هو: هذا يكفي الحاجةَ أو المرادَ أو الغايةَ في البيان. فالمفعول محذوف مقدّر. وليس المراد بالتعبير أنّ الشيء

يكني البيانَ أي يغني عنه، كقوله تعالى: وكفى الله المؤمنين القتالَ، لما ذكرتُ من أنّ المعنى: هذا السلاحُ مُغنٍ عن القتال، قياساً على الآية الكريمة، وهو ضد المراد وعكس المقصود بالتعبير. فقل: هذا يكفي في البيان، وكافٍ في البيان، ولا تقل يكفي للبيان ولا كافٍ للبيان». انتهى قوله بكامله. وأقول معلقاً عليه بما هداني اليه استقراء النصوص:

الأصل في «كفى» التعدية الى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، ويجيء على معنيين متقاربين:

أحدهما: «أغنى عن»، كقوله تعالى: «وكفى اللهُ المؤمنين القتالَ»، أي أغنى الله المؤمنين عن القتال. وكقولك: «كفيتُكَ شرَّه»، أي أغنيك عن شرّه. والآخر: «قضى الحاجةَ»، وسيكون موضع بحثي، وبه أستدرك على الدكتور مصطفى جواد قوله، فأقول:

الأكثر في عبارة «كفى» في هذا المعنى حذف مفعوله الثاني. والأكثر في اسم فاعله حذف مفعوليه معاً. وفي الحالين يقدّر المفعول الثاني بـ «حاجة». وكثرة حذف المفعول الثاني في الحالين تُشعِر كأنّ معناه تضمّنه الفعل واسم فاعله. ويلي موضعَهُ من العبارة ذكرُ ما يُحتاج اليه مجروراً بأحد أحرف أربعة هي «اللام» و«مِن» و«في» و«الباء». وأنا ذاكر ههنا نصوصاً توضح ما قلته وتؤيّده، وتشهد للأحرف، مع الإشارة الى مفعولي «كفى» و: كافٍ».

أ – اللام. كقول الرسول صلى الله عليه وسلم لعائشة: «طوافك بالبيت بين الصفا والمروة يكفيك لحجّتك وعمرتك» (التاج الجامع للأصول ١/ ١٣٦). والمفعول الأول هو الكاف من يكفيك. والمفعول الثاني محذوف تقديره «الحاجةَ»، أي الحاجةَ لحجّتكِ. وكقول جارية بن قُدامة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «ألا أدلّك يا أميرَ المؤمنين على رجل صليب الرأي عالم بالسياسة، كافٍ لما ولِيَ؟» (تأريخ الطبري ٦/ ١٣٧) كأنّ الأصل: كافيكَ الحاجةَ لِما ولي. وما زالت هذه اللام جاريةً على أسلات الأقلام وأيضاً على ألسنة العوام، كأنْ يقول قائل منهم في نقود: تكفيني للسفر، أو تكفي للسفر.

ب – مِن. كقول الفرّاء: «فهذا كافٍ مما يُحتاج اليه من هذا النوع» (معاني القرآن ١/ ١٢٩)، كأنّ الأصلَ: كافٍ القارئَ الحاجةَ مما يُحتاج اليه.

ج – في. كقول التوحيدي: «لا يُنكر أنه كافٍ في معناه» (المقابسات ص ٢٠٤). أي كافٍ القارئَ الحاجةَ في معرفة معناه. وكقول ياقوت الحموي: «فهذا كافٍ في حكم أراضي الخراج» (معجم البلدان ١/ ٤٥)، أي كافٍ القارئ الحاجةَ في حكم أراضي الخراج. وكقول علي بن

أحمد البغدادي: «أن يكون كافياً في انعاش الحرارة الغريزية» (المختارات في الطب ١/ ٢٠٠)، أي كافياً المريضَ الحاجةَ في إنعاش الحرارة الغريزية. على أنّ «في» لا يخلو من ثقل حين يلي «يكفي»، لأن اللسان بذلك كأنّه يلفظ «في» مرتين متواليتين، كقول ابن الطِقطق: «أن يتهدّد من يكفي في تأديبه الإعراض» (الفخري ص ٥٠).

د – الباء. كقول ابن قتيبة في المَلِك: «مهيباً في أنفس العامة، كافياً بحسن البلاء» (عيون الأخبار ١/ ٢٨)، أي كافياً البلادَ الحاجةَ بحسن البلاء.

فحرف الجرّ بعد «كفى» هو ليس «في» وحده كما يُفهم ممّا قال به الدكتور مصطفى جواد، بل معه اللام ومِن والباء. وأظنّ أنّ الذي جعله يقول بذلك كثرة استعمال المولّدين لِـ«في»، وهي كثرة قد تُضلّ عن سائر الأحرف. وقد بيّنت مجيء اللام في حديث للرسول صلى الله عليه وسلَم، وفي قول رجل من اصحاب علي بن أبي طالب فلا سبيل الى تخطئتها (الفقرة ٢٠ – أ). أما التعليل الذي أتى به لاستعمال «في» دون اللام فيبطله شاهدا اللام المذكوران وما قيّدتُ بهما من شرح (الفقرة ٢٠ – أ). وحجته في تخطئة اللام في العبارة: «هذا السلاحُ كافٍ للقتال» بأنها تجعل المعنى غير مراد وهو: هذا السلاح مغنٍ عن القتال، حجّة مدفوعة، لأنّ معناها: هذا السلاحُ كافٍ الجيشَ الحاجةَ للقتال.

فليقل من شاء: هذا يكفي للبيان، أو يكفي من البيان، أو يكفي في البيان أو يكفي بالبيان، فكُلٌّ صحيح.

تعدية «عَوَّضَ»

اقتصرت معاجم اللغة في مادة «عوض» على تعدية «عوّض» بـ «من»، فأفضى ذلك الى توهمّ كثير من المعنيين باللغة أن تعديته بـ «عن» غلط، مع أن إغفال المعاجم هذه التعدية لا يعني أنها غلط، بل يعني أنها تجتزىء بحرف الجرّ الأصلي دون غيره. ويدلّ استقرائي النصوص أنّ «عوض» يتعدّى بـ «من» و«عن» و«اللام» والباء. وقد يُضاف مصدره بالحذف والإيصال فلا يحتاج الى حرف. ودونك تبيين ذلك:

أ – التعدية بـ «مِن». وهي الأصل الذي ذكرته المعاجم، ومن دأبها أن ينقل بعضها من بعض. ومنه قول أعرابي في عُبيد الله بن عباس (لباب الآداب ص ١٠٠):

فعوّضني منها غناي ولم تكن تساوي عناقي غير خمس دراهمِ

وما جاء في كتاب الفاضل للمبرّد (ص ٦٦) وهو: «فإنّ الطفل يعوض من أبويه الجنة».

ب – التعدية بـ «عن». ومنها قول عامر بن عبد القيس: « أرضى مني باليسير من رضي بالدنيا عوضاً عن الآخرة» (الإمتاع والمؤانسة ٣/ ٨٤). وقول عبد الملك بن مروان للأخطل: «أتحبّ أن يكون لك شعر أحد من العرب عوضاً عن شعرك؟» (جمهرة أشعار العرب ص٦١) وقول الوليد بن يزيد: «وأعطُوا الرسولَ خمسين ديناراً من مالنا عوضاً عن الخمسين التي أراد أن يأخذها» (الأغاني ٣ /٣٣٣). وقول المبرّد: «فلا تُعَوَّض عن التنوين» (المقتضب ١/ ٢٦٠). وقول المتنبي:

ومن أعتاض عنك اذا افترقنا وكُلّ الناس زُور ما خلاكا

وقول المعري (معاهد التنصيص ٢/ ١٨٦):

وقد تعوّضت عن كُلٍّ بمشبهه فما وجدتُ لأيّام الصّبا عِوَضاً

وقول المرزوقي: «أي شلّت عوضاً عما شلّ منها» (ش. الحماسة ٤/ ١٦٦٤). والشواهد لهذه التعدية لا تحصى كثرةً.

وحلولُ «عن» محل «من» في تعدية «عوّض» له نظائر في أفعال كثيرة، نحو بانَ من وبانَ عن، وبعُدَ من وبعُدَ عن، وتخلّى من وتخلّى عن، وتقبّل من وتقبّل عن ومنع من ومنع عن، وميّز من وميّز عن، ونشأ من ونشأ عن، ونفى من ونفى عن ولي شواهد لأولئك جميعاً. ولذلك أفاد النحاة، كما في مغني اللبيب (١، ١٤٩) أن من معاني «عن» ان تكون مرادفة «من» ومما استدلوا به على هذه المرادفة قوله تعالى: «أولئك الذين يُتَقَبَّل عنهم أحسنَ ما عملوا»، وقوله: «فتقبّل من أحدهما ولم يتقبّل من الآخر».

ج – التعدية باللام. وهي قليلة. ومنها قول سيبويه في الكتاب (١/ ٢٤٤): «هذا باب مالحقه هاء التأنيث عوضاً لما ذهب»، وقول المعري: فما وجدتُ لأيّام الصِّبا عوضاً» وهو عجز بيته المذكور (الفقرة ٢٢ – ب).

د – التعدية بالباء. وهي أيضاً قليلة. ومنها قول كشاجم (الديوان ص ٢٤٦):

وعُوِّضتُ بها الأجرَ وما كالأجرِ من مَهْرِ

هـ – إضافة المصدر بالحذف والإيصال. وبها يُستغنى عن حرف الجر. ومنها قول بعضهم: «وعُزل عن إمارة الحجّ ورُتّب عِوَضه الامير سيف الدين» (الحوادث الجامعة ص ١٧٤) أي عوضاً منه أو عوضاً عنه.

فتعدية «عوّضَ» بحرف الجرّ لها اوجه، والأعمّ الأغلب فيها وجهان، التعدية بـ «من

والتعدية بـ «عن».

وكان أول من وجدته يتوهمّ فيقول إنّ تعدية «عوّض» بـ «عن» غلطٌ أحد مدرسيَّ في المدرسة الثانوية، واستند في قوله الى معجم لغوي. وكنت يومئذ أحفظ قول المتنبي: «ومن أعتاض عنك اذا افترقنا». البيت، فلما كلمته في ذلك قال: أظنك توهمت فحرّفت «من» في البيت إلى عن. ثم سمعتُ ذلك من غير واحد من المتأدّبة. ثم وجدتُ بأَخَرَةٍ الأستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي ينتقد على الدكتور سامي الدهّان تعديته «عوّض» بـ «عن» ويقول: «فإنّ مادة عوّض تصل إلى مفعولها بالحرف «من» لا «عن» كما هو شائع في لغتنا الحديثة» (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٤٦/ ج٤ ص ٦٩٦). ويدفع قوله هذا ما قدّمته في تعدية عوّض، وفيه شواهد تعديته بـ «عن» (الفقرة ٢٢ – ب)، ولدّي مزيد منها، ثم إنّ قوله «مادة عوّض» الوجه فيه «عوّض». هذا هو المعروف بين علماء النحو واللغة، وذكرهم الماضي يعنيه ويعني ما يُشتقّ منه. أما إضافة «مادة» فتصلح للمعاجم، لذلك قلتُ في بدء الفقرة (٢٢): «اقتصرت معاجم اللغة في مادة عوض». والآخر: قوله: «تصل الى مفعولها» الصواب فيه «تتعدّى»، وهو كلام النحويين واللغويين، كقول ابن عصفور: «فصار متعدّياً بالباء» (البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢٨٩)، ولم يقل واصلاً الى مفعوله بالباء. وكقول ابن الخشاب: «المتعدّي الى مفعولين» (المرتجل ص ١٥٥)، ولم يقل: الواصل الى مفعولين. على أنّ الدكتور السامرائي نشر من بعد ذلك مقالة في مجلة المجمع الأردني للغة العربية عدّى فيها «عوّض» بـ «عن»، وذلك في قوله: «بل هي عوض عن الواو المحذوفة» (العدد ٣٤ ص ٣٤). فإن كان أصلح رأيه في «عوّض» فذلك خير، وان تكن الأخرى فقد وضعته هو ومن يرى رأيه على لَقَم الطريق.

ختام: جَمَّعتُ شواهد هذه المقالة مع عدّة الوف غيرها في أسفار الى أقطار شتّى. وهي أسفار إن أكن قرّبتُ فيها القصّي، فقد أنضيت المطيّ، وأبليتُ المجهود. وكان في بحثي عن خزائن الكتب ثم مراجعتها ما يُكرِبِ النفس، ويعصب الريق. ولّما أردتُ أن أكتب هذه المقالة في مدينة شفيلد وجدتني محتاجاً إلى التثبت في كثير من شواهدها، لاحتمال سهو وقع مني في أثناء النقل، وليس من خزانة كتب عربية في المدينة، فَجَشَمْتُ في التثبّت فيها ما جشَّمت. وقد أعانني في ذلك بالمراسلة الأستاذ بيتر كولفن PETERCOLVIN القائم بأمور الكتب العربية والاسلامية في خزانة كتب SOAS من جامعة لندن، والأديب الأريب أحمد العلاونة من الأردنّ، فجزاهما الله عن العربية خير الجزاء ومرادي بكتب هذه المقالة كمرادي بكتب غيرها من قبل، وهو خدمة لغتنا التي شرّفها الله تعالى بقرآنه، وزخرفها رسوله الكريم بأحاديثه وبيانه، لعلّ الله يخفّف حسابي ويُكرم مآبي، ولستُ بآيس من ذلك.